

(ثانياً) الجواهر المخدرة الأخرى :

طسم جمه

- ١ عن كل جرام من ٢٠ جراماً الأولى .

٠٠٠ - عن كل جرام يزيد على ٢٠ جرام الأولى لغاية ١٠٠ جرام .

٢٥٠ - عن كل جرام يزيد على ١٠٠ جرام الأولى لغاية كيلوجرام .

٥٠ - عن كل كيلوجرام يزيد على الكيلوجرام الأول .

وذلك كله بشرط لا يتجاوز مجموع المكافأة في القضاة الواحدة ثلاثة آلاف جنيه .

المادة الثالثة - توزع المبالغ المستحقة للمضابطين بالمحص الآتية : أربع حصص للضابط من أي رتبة .

ثلاث حصص للكونستابل أو المساعد .

خمسان لصف والماسكرين بالبحث والمكافأة .

حصة لصف والماسكرينظاميين .

وتصرف لموظفي المدنيين الذين قد يشتكون في الضبط ذات المخصص المقردة للرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم المدنية».

مادة ٢ - تضاف للسادة الأولى من القرار المشار إليه الفقرة خامسة بالنص الآتي :

"(خامساً) المواد المخدرة السائبة :

يحسب الستبعمائة من هذه المواد على أساس أنه يساوى في الوزن جراماً واحداً .

وتصرف مكافآت ضبط هذه المواد جميعها بذات الفئات المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة».

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مصدر: جريدة الجمهورية في ٢٢ ويوم الأول من (١٤٨٢) (١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٦٣

تعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخبرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة ،

وببناء على ما ارتأاه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى وبال المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه التصویص الآتية :

، «المادة الأولى (أولاً) - الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البند ١ و ١٢ من البندول (١) المتعلق بالقانون المشار إليه :

طسم جمه

١٠٠ - عن كل جرام من ١٠٠ جرام الأولى .

٢٥ - عن كل جرام من ٩٠٠ جرام الثانية .

١٠ - عن كل كيلوجرام بعد ذلك .

وذلك كله بشرط لا يجاوز مجموع المكافأة في القضاة الواحدة ثلاثة آلاف جنيه .